على وقف اقامة المستوطنات حتى السادس والعشرين من أيار ، وهو الموعد المحدد للانتهاء من المفاوضات . وقد أجاب رئيس الحكومة على هذا الاقتراح بالرفض ، لكن لينوفيتش نجح في فتح ثغرة صغيرة في موقف اسرائيل ، باقتراحه اقامة لجنة لدراسة حاجات اسرائيل الامنية في [المناطق المحتلة] بعد اقامة الحكم الذاتي . وكان الموقف الاسرائيلي من هذه النقطة يبدو ، حتى الأونة الأخيرة ، غير قابل للاختراق . فقد اقترح السفير لينوفيتش ، في البداية ، ان توافق اسرائيل على تشكيل هيئة برئاسة وزيري دفاع مصر واسرائيل ، لمناقشة شكل انتشار الجيش الاسرائيلي في [المناطق المحتلة] . وكبديل اقترح لينوفيتش أن تقدم اسرائيل خارطة يتحدد عليها الانتشار الجديد لقوات الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٠ ، ٢٥ و١٩٨٠/٣/٢٦ ، ص ٦) . كما اقترح لينوفيتش ، ان توافق اسرائيل على بحث موضوع الأمن وتجميد اقامة مستوطنات جديدة ، في مقابل استثناء القدس من جدول المباحثات . وعندما سئل عن موضوع القدس قال : « ان القدس ليست موضوعاً من مواضيع البحث في الحكم الذاتي ، وأشار الى ان الرئيس كارتر اكد أن سياسة الولايات المتحدة لم تتغير ، وهي تستند على قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن . « غير ان مصر طلبت بحث موضوع العرب في القدس الشرقية ، وسوف نعمل وفقاً لهذا الطلب » (**المصدر نفسه** ، ص ٨) . وكان الرئيس كارتر قد صرح بأنه لا ينوي الآن الاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ، ولكنه أكد أنه لا يؤيد إعادة المدينة اوجزء منها الى العرب . واشار الى أنه يجب تأجيل البحث في مشكلة مستقبل القدس الى المراحل النهائية من عملية السلام (« **هارتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٣) .

وتقول بعض المصادر الاسرائيلية ان السفير لينوفيتش حمل معه بعض المقترحات بشأن صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي : حيث اقترح ان يكون لمجلس الحكم الذاتي صلاحية لتحديد الانظمة . وقد جاء هذا الاقتراح كحل وسط بين الموقف المصري ، الذي يطالب بصلاحيات تشريعية للمجلس ، وبين الموقف الاسرائيلي ، الذي يعطي مؤسسات الحكم الذاتي فقط صلاحيات ادارية - خدماتية (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٦) . وأشار البعض الى ان السفير المذكور ، قد حذر وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون ، من ان اقامة مستوطنات جديدة يمكن ان تؤدي الى انهاء المفاوضات بشأن الحكم الذاتي في شهر أيار .

وبالمقابل ، فقد لمحت بعض المصادر الى الضغوط الاميركية المحتملة بهذا الصدد ، والتي ترمي كلها الى توجيه ضغط على اسرائيل لمزيد من المرونة والتنازل . فأشار السفير لينوفيتش ، الى أنه اذا لم يتوصل الطرفان الى حل في التاريخ المحدد ، « فان دول اوروبا تزيد من ضغطها على الولايات المتحدة للانضمام اليها لتغيير القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن » (مردخاي بركائي ، « **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٢). كما بحثت اللجنة الخارجية التابعة للكونغرس ، مسألة ضم فقرة الى قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٨١ ، تمنع اسرائيل من استخدام أموال المساعدات لاغراض الاستيطان . وقد نصت الفقرة على ما يلي : « يجب ان تتعهد حكومة اسرائيل بأن تتماثل سياستها الاستيطانية في المناطق مع اهداف تحقيق السلام ، وألا تمس عملية السلام عن طريق القيام بخطوات أخرى » (« **هآرتس** »، ١٩٨٠/٣/١٢) .

ومن الممكن تلخيص الرسالة التي حملها لينوفيتش من القدس الى القاهرة في نهاية محادثاته مع المسؤولين الاسرائيليين، بجملة واحدة قالها له رئيس الحكومة بيغن ، وهي : « اذا تركزت المفاوضات على إقامة الحكم الذاتي ، وليس حول المسائل المتعلقة بالوضع النهائي [للمناطق المحتلة] ، فأن المحادثات ستسير بشكل حسن . اما اذا طرح المصريون والاميركيون مسائل تخرج عن هذا الأطار ، فان مصير المحادثات هو الفشل » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٠ ، ٢٥ و١٩٨٠/٣/٢٦ ، ص ٧) . ومن جهتها أكدت صحيفة «هآرتس » (١٩٨٠/٣/٢٦) في تعليق لها حول زيارة لينوفيتش ، الى أنه قد غادر اسرائيل خالي الوفاض ، وذلك بعد أن قررت اللجنة الوزارية لمفاوضات الحكم الذاتي ، رفض طلباته بشأن تشكيل لجنة عسكرية وتجميد الاستيطان . وقد كانت هناك خلافات في الرأي داخل تلك اللجنة، إذ أيد رئيس اللجنة ، الوزير يوسف بورغ ، من جهته تشكيل لجنة مشتركة (اسرائيلية - اميركية - مصرية) تهتم بالقضايا الامنية داخل مناطق الحكم الذاتي . واما الوزيرين شارون وتامير ، فقد رفضا هذه الفكرة رفضاً قاطعاً ، كما انضم اليهما كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية في هذا الرفض .